جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
فرع: القانون العام
تخصص: قانون الجماعات الاقليمية

من إعداد الطالبتين:
- براهامي نوال
- بوسعيدي حياة

تحت إشراف الدكتور:
د. معزيز عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): صايش عبد المالك، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة بجاية ----------رئيسا

الأستاذ: د. معزيز عبد السلام ، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة بجاية---------- مشرفا ومقررا

الأستاذ (ة): بعزيز آمال، أستاذة مساعدة قسم "أ"، جامعة بجاية----------ممتحنة

السنة الجامعية: 2017-2018

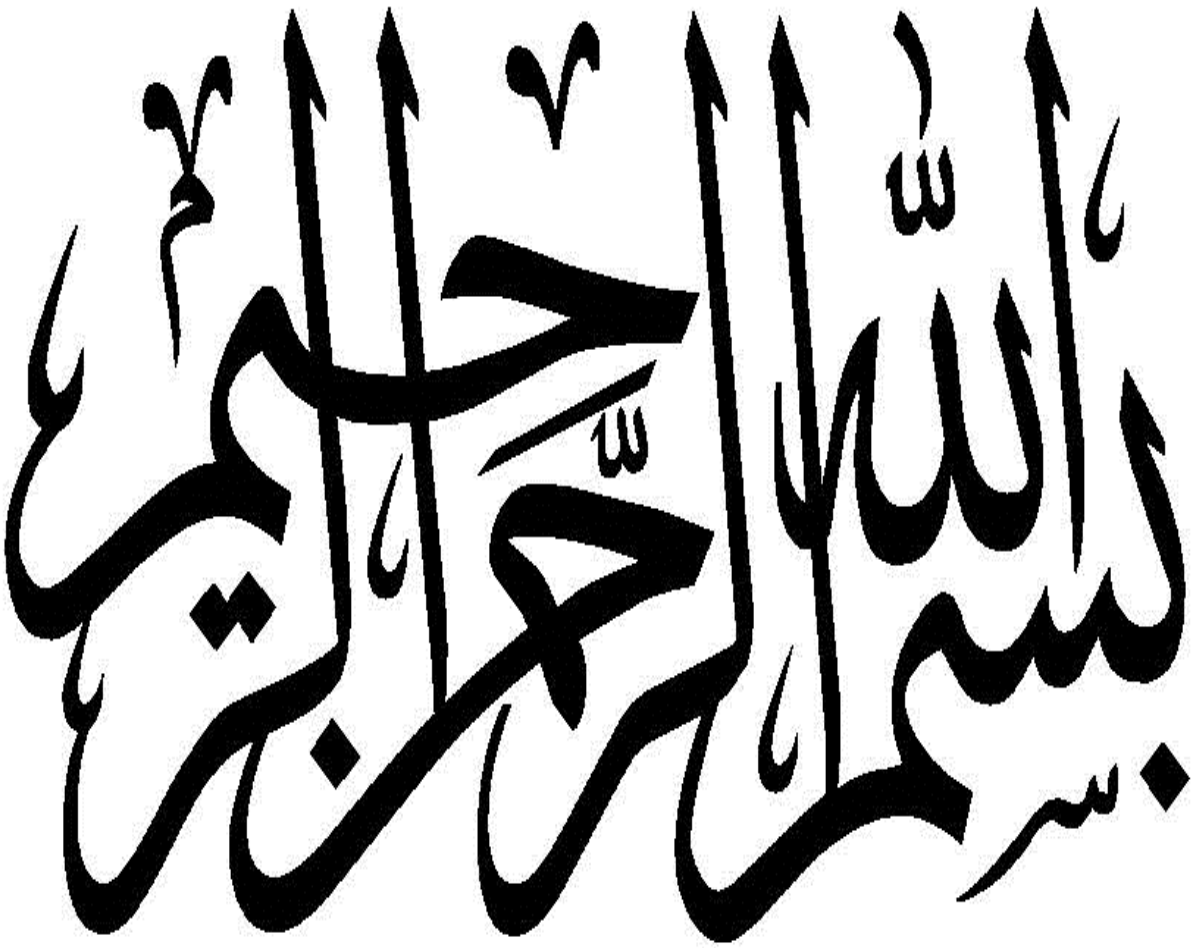
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾

سورة العنكبوت، الآية 08.

إلى مصدر فخري واعتزازي أمي

إلى مصدر فخري واعتزازي أبي الغالي

حفضهما الله

إلى إخواتي وأخواتي "رشيدة ""سعاد ""غانية" "نبيلة"

"كريمة" "حادة" "نيسانة " "محمد"

إلى من ساندني وأمدني يد العون شريكي في الحياة

"حليم"

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل "حياة"

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

أهديهم هذا العمل.

-نوال -

الإهداء

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾

سورة العنكبوت، الآية 08.

إلى قرتي عيني "أمي"

إلى مصدر فخري واعتزازي "أبي"

حفظهما الله وأدامهم لي

إلى إخوتي وأختي "عادل" "نسيم" "عيشة"

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل "نوال"

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

- حياة -

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا

في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى اللذين حملوا رسالة

العلم والمعرفة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف "**معزيز عبد السلام**" على تولّيه الإشراف على هذه

المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيّمة التي أضاءت أمامنا سبل البحث، وجزاه الله

عن ذلك كل خير، والذي كان لنا الشّرف أن يكون مشرفا علينا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام

بشكل عام خاصة "**عطوي**" "**سقلاب**" " **برازة**"

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،

وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء "**توفيق**"

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

-حياة نوال-

قائمة لأهم المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج. ر. ع: جريدة رسمية عدد.

ص. ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

دج: دينار جزائري

ثانيا: باللغة الفرنسية

P : Page

مقدمة

إن تطور دور الدولة إلى أعمال الإنتاج والتوزيع وكذا أعمال النقل والمواصلات والزراعة والصناعة والبنوك وغيرها بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

ومن هنا تعاظمت أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة، بصورة توضح البرامج الحكومية في كافة المجالات وتلبية الحاجيات العامة للأفراد وسعيا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم[1].

وتعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظائف التنموية التي من شأنه الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل.

فالجزائر ضمن الدول التي انتهجت سياسة ترشيد الإنفاق العام وهذا راجع لعدة أسباب وعوائق منها تعرضها في الآونة الأخيرة إلى أزمة اقتصادية ريعية تتمثل في انهيار أسعار البترول، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا بين السلع الرئيسية.

ويلاحظ أنه انخفاض أسعار البترول في الجزائر قد مست بشكل مباشر الموازنة السنوية للحكومة، مما أدى إلى اتباع الجزائر سياسة التقشف التي تمس بالمواطن الجزائري.

تهدف الدولة من خلال انتهاجها سياسة ترشيد الإنفاق العام إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والخروج من أزمة التقشف، إلى جانب خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب [2].

ويساهم ترشيد الإنفاق العام إلى السيطرة على التضخم والمديونية ومراجعة هيكلة المصروفات إلى جانب محاربة الإسراف والتبذير.

---

[1]–طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص17.

[2]–محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990– 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 103.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة أساسا إلى:

- التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في ظل انتشار الفساد والتبذير في النفقات.
- السعي إلى إبراز دور عملية ضبط ترشيد الإنفاق العام.
- تشخيص الأسباب التي أدت إلى ترشيد الإنفاق العام.
- تحديد مفهوم علمي وعملي لترشيد الإنفاق العام يحقق المزيد من مساهمة الحكومة في تحقيق اهداف المجتمع.

أهمية الدراسة

يكتسب البحث أهمية من خلال الموضوع الذي يعالجه، والذي يتعلق بترشيد الإنفاق العام في ظل الوضع الاقتصادي الراهن وتكمن هذه الأهمية في:

من الناحية العلمية

تكمن أهمية الدراسة من خلال تناول مختلف الجوانب الخاصة بترشيد الإنفاق العام في الدولة الجزائرية، وذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي الراهن الذي تمر به هذه الأخيرة، مع إبراز أهم الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل هذ الوضع.

من الناحية العملية

إن تناول موضوع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من الأمور بالغة الأهمية نظرا لمكانته على المستوى الوطني والدولي، لاعتبار الاقتصاد من المعايير الهامة التي بها تقاس مدى درجة نمو الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها.

تنصب هده الدراسة من الجانب العملي حول البحث عن الجهود الوطنية للدولة في تحقيق التنمية والرفاهية، ومختلف الاستراتيجيات التي وضعتها لترشيد الإنفاق العام من أجل اشباع الحاجات العامة.

الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

أولا: الأسباب الذاتية

هناك مجموعة من الدوافع جعلتنا نختار هذا الموضوع ونخوض فيه، فالدافع الأساسي يكمن باهتماماتنا الشخصية بترشيد الإنفاق العام باعتباره المركز والقاعدة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية للبلاد والبحث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بترشيد الإنفاق العام، إلى جانب حداثة الموضوع المدروس وأهميته العملية وارتباطه بالواقع المعاش يوميا.

ودافعنا الآخر هو اكتشاف الموضوع محل الدراسة كونه يعتبر عنصر أساسي للدولة وما له أهمية للمواطن، فضلا عن ميدان التخصص الجماعات الإقليمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة ورغبتنا في الحصول على شهادة الماستر الموضوعية.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

تتمثل أساسا في :

- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بترشيد الإنفاق العام.
- بغية إبراز الطرق والأساليب المستعملة في ترشيد الإنفاق العام.
- تسليط الضوء إلى عدة عوامل مهمة يمكن ان تساهم في تنمية الاقتصاد.
- ضبط المفاهيم المتعلقة بترشيد الإنفاق العام بإعطاء صورة واضحة عنه مع إبراز دوره المهم بالنهوض بالاقتصاد.
- الخروج بنتائج مفيدة للدراسة.

نظرا لطبيعة الدراسة يقتضي منا أن لا نعتمد على منهج واحد، لذا اعتمدنا على منهج وصفي وتحليلي بالإضافة إلى المنهج النقدي، ولقد أدرجنا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال استخدامه في كافة أجزاء البحث من خلال سرد مختلف التعريفات والمفاهيم بشكل بارز ومعمق يسهل على القارئ استعابه إلى جانب فهمه والاستفادة منه بالإضافة إلى نقاط القوة وتبيان نقاط الضعف التي يتمتع بها ترشيد الإنفاق العام و قمنا بتحليله حسب واقع اقتصاد الجزائر، مع محاولة إعطاء حلول من أجل تحسين واقع النفقات العامة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

وتكمن أسباب الاعتماد على المنهج النقدي إلى النقد الذي وجهناه للاقتصاد الوطني وذلك كونه يعاني من الكثير من العوائق والمشاكل.

بهدف إبراز وتبيان مدى ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومدى تحكم الجزائر في نفقاتها في ظل الأزمة الاقتصادية يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للدولة الجزائرية أن تتحكم في نفقاتها في ظل الوضع الاقتصادي الراهن؟**

تأتي دراستنا أساسا على ذكر مدى فعالية ترشيد الإنفاق العام في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة الذي قسمناه إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام.

المبحث الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات ترشيد الإنفاق العام.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

المبحث الأول: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

المبحث الثاني: معوقات وآفاق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري

لترشيد الإنفاق

العام

يهدف التوسع في مهام الدولة ووظائفها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة إلى إتساع في دائرة حجم الإنفاق العام، مما أدى بالدولة إلى إجراء عدة دراسات هامة في مجال النمو الاقتصادي كإصدار قوانين من أجل ترشيده وتفعيله في مجال النمو الاقتصادي لها علاقة بموضوع ترشيد الاتفاق العام وتنظيمه.

وبالتالي فإن الدولة قد قامت بكل هذه الجهود بغية التصرف في الأموال العامة وإنفاقها بحكمة على أساس رشيد، لهذا عملت الدولة بفرض ضوابط وحدود من أجل ترشيد الإنفاق العام، فلا يمكن نسيان أنه أثناء القيام بعملية الترشيد لا بدا من فرض الرقابة من أجل ضمان تحقيق الأهداف الموجودة في الواقع والحفاظ على المال العام وتحقيق العدالة الاجتماعية والخروج من مصطلح دول العام الثالث.

وعليه لجأت الدولة الجزائرية إلى إتباع استراتيجية من أجل ترشيد الإنفاق العام، وذلك بالتوجه نحو الإنفاق الاستثماري إلى جانب تثمين الثروات الوطنية والاعتماد على التمويل الداخلي التقليدي وسياسة التقشف بالإضافة إلى الاعتماد على الضريبة كمصدر تمويل وقد قامت الدولة الجزائرية أيضا بإعادة النظر في التجارة الخارجية.

ويعتبر ترشيد الإنفاق العام من المهمات الصعبة، نتيجة لوجود عدة عوائق ومشاكل تحد منه، لذلك وجب وضع حلول من أجل ترشيد الإنفاق العام ترشيدا صحيحا والنهوض بالاقتصاد الوطني وحماية مصالح الأفراد.

ومن خلال ما قدم قسمنا فصلنا إلى: مفهوم ترشيد الإنفاق العام **(المبحث الأول)**، ضوابط ومحددات ترشيد الاتفاق العام **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

مفهوم ترشيد الاتفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، لكن بالرغم من الاختلافات المفاهمية والتطبيقية للترشيد الإنفاق العام إلا أنه هناك اتفاق واسع حول أهمية الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي مست باقتصاديات الدول من حين لآخر.

وبالتالي يوجد العديد من البرامج التنموية التي تسعى الدولة لإقامتها من أجل الحصول على الموارد، وهذا ما أدى إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ومن ضمن هذه الأدوات انتهاج سياسة كفوءة في إدارة النفقات العامة أو ما يسمى ترشيد الإنفاق العام.

في ظل أسباب وأهداف ترشيد الإنفاق العام يجب التركيز على الضوابط التي تجعلنا إما إدارة رشيدة للإنفاق العام بهدف مجابهة الضغوط المالية سواء على المجتمع ككل أو على الأفراد أو الموظفين.

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى المقصود بترشيد الإنفاق العام **(المطلب الأول)**، أسباب واهداف ترشيد الإنفاق العام **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

المقصود بترشيد الإنفاق العام

تتمتع كل دولة بحاجات ورغبات تسعى لإشباعها بشتى الوسائل المسخرة والمتاحة، وهذه الحاجات تمتاز بالتعدد والتجدد من فرد لآخر لهذا هناك جدل فقهي حول تعريف ترشيد الإنفاق العام وخصائصه.

أصبح ترشيد النفقة من القضايا الأكثر أهمية التي تأخذ بها الدول خاصة الجزائر في تخطيط ماليتها العامة واختيار نفقاتها لأن الاسترشاد يكون بالأساليب المنطقية العلمية لاختيار النفقة الأكثر رشدا.

وبالنظر إلى الواقع نجد أن ترشيد الإنفاق العام يمتاز بعدة خصائص أهمها حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير، إلى جانب تحقيق المنفعة العامة والتوازن بين النفقات والإيرادات من أجل اجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة ودفع عجلة التطور والتنمية.

سوف نقوم بتحديد تعريف ترشيد الإنفاق العام **(الفرع الأول)**، خصائص ترشيد الإنفاق العام **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تعريف ترشيد الإنفاق العام

تعددت المفاهيم المفسرة للترشيد الإنفاق العام نظرا لتعدد الاتجاهات ولإعطاء تعريف أكثر توضيح سوف يتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى ثلاث نقاط أساسية وهي:

تعريف الإنفاق العام **(أولا)**، تعريف الترشيد **(ثانيا)**، تعريف ترشيد الإنفاق العام **(ثالثا)**.

أولا: تعريف الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام وسيلة لإشباع حاجات الموطنين العامة، فيمكن تعريفه بأنه مبلغ من النقود التي تصدر عن القطاع العام يقوم بإنفاقها شخص عام، أو السلطات العمومية (الحكومات) بغرض تحقيق النفع العام[3].

ثانيا: تعريف الترشيد

يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة على أساس رشيد، وطبقا لما يلي به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة[4].

---

[3] – سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص.27.

[4] – بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة كمدخل لترشيد الإنفاق العام للدولة، (دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص.47.

ثالثا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

عرفه الدكتور ميلاد يونس بأن المقصود ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العام الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

كما تم تعريفه بأنه اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تأجيل النفقة العامة، للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف وأعلى جودة للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة[5].

أما الدكتور محمد عمر أبو دوح فيرى بأن ترشيد الإنفاق العام يعني: التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها يعظم رفاهية المجتمع[6]، ويرى عبد الغني سعيد بان ترشيد الإنفاق العام يتضمن التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة على أساس رشيد وطبقا لما يلي به العقل[7].

وذكر محمد شاكر عصفور بأن ترشيد الإنفاق العام يتضمن ضبط النفقات العامة، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلاقي النفقات الغير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.

ذكره محمد بن علي رضي الله عنه بأنه حسن التدبير في المعيشة والعفة إلى جانب الصبر، وعرفه الماوردي بأنه "تسير المال مع حسن التقدير وإصابة التدبير يكون أجدى نفعا من سوء التدبير وفساد التقدير[8].

---

(5) – صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص.145.

(6) – محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.259.

(7) – عبد الغاني سعيد، الترشيد واقتصاد الوفرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص.ص.12،11.

(8) – صبرينة كردودي، المرجع السابق، ص.145.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن ترشيد الإنفاق العام هو عبارة آلية تسعى من خلاله الدولة بضبط المال العام عن طريق التحكم بميزاتها من أجل تحقيق حاجيات الموطنين وضمان تجسين الظروف من اقتصادية واجتماعية وغيرها.

الفرع الثاني

خصائص ترشيد الإنفاق العام

ازدادت أهمية ترشيد الإنفاق العام في المدة الأخيرة مع زيادة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، حيث أن عملية اختيار النفقة الرشيدة يكون بحسن التصرف في الأموال تجنبا للإسراف والتبذير بهدف تحقيق حاجيات المواطنين العامة وتحقيق التوازن.

بالتالي نرى أنه لترشيد الإنفاق العام مجموعة من الخصائص أهمها حسن التصرف في الأموال تجنبا للإسراف والتبذير **(أولا)**، أن يكون المال عام **(ثانيا)**، تحقيق التوازن **(ثالثا)**.

أولا: حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير

يتضمن ترشيد الإنفاق العام الابتعاد عن تكاليف غير أساسية وغير مجدية في عملية الإنتاج، والمحاولة بجلب كل ما يلزم عن طريق دراسة جيدة على أساس اتخاذ القرار الرشيد والصائب في أوجه الانفاق المختلفة.

يعني ذلك تخفيض النفقات في مجالات معينة والزيادة في مجالات أخرى الهدف في النهاية ضبط النفقات إلى جانب الاختيار الأمثل، ويقصد به حسن التصرف في الإنفاق العام، تخفيض، بمعنى أن لا يتم تحفيض الإنفاق العام بما لا يتفاوت على المجتمع لبعض المنافع أو يزداد بطريقة تبدد معها الموارد.

يجب على الدولة إتباع استراتيجية مدروسة أثناء صرف الأموال من أجل استخدامها بما يفيد المجتمع أي التأكد من أن النفقة قد صرفت في الوجه المخصصة لها دون أي إسراف[9].

[9] – حميد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص.ص.313.312.

ثانيا: أن يكون المال عام

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة، وهذا النفع العام يرتبط بتحقيق المنفعة الخاصة للأفراد لأن كل أفراد المجتمع يستفيدون من هذه المنفعة بصفة خاصة عن طريق تحقيق شروط الرفاهية من خلق الثروة والتعليم.

فمضمون ترشيد الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص لمصالح الأفراد الخاصة إلى جانب الأغراض الاقتصادية والاجتماعية[10].

ثالثا: تحقيق التوازن

يعني أثناء اختيار النفقة الرشيدة وتقديم حلول أفضل يجب التوازن ما بين النفقات والإيرادات، أي أن يكون هناك تعادل بين جانب الإيرادات والنفقات لتجنب التأثير سلبا على الاقتصاد القومي وتحقيق اهداف الدولة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعمل على اتساع الحاجات العامة للمجتمع.

تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات يجنب الحكومة الخطأ، حيث أنه تستطيع الزيادة في المال لكن ليس بوضعية تؤدي إلى الإخلال بالمال العام، أي أن يكون هناك حجم أمثل للنفقات العامة لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة، وكل هذا يقلل من احتمال الإسراف ودخول ميزانية الدولة في العجز المالي إلى جانب المحافظة على الموارد المالية [11].

---

[10] – حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999. ص.ص.12-13.

[11] – جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001، ص.12.

المطلب الثاني

أسباب وأهداف ترشيد الإنفاق العام

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من المواضيع التي لاقت اهتماما كثيرا خلال الآونة الأخيرة، لأنه وسيلة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل والمعتمدة أساسا على تخصيص أمثل للموارد والرفع من كفاءة وفعالية النفقات مع التقيد بتحقيق الأهداف في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية وضمان استمرارية المكاسب الاجتماعية.

حيث أنه جهود الدولة من أجل ترشيد الإنفاق العام هو هدف شديد الإلحاح نظرا لعدة أسباب اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية، خارجية وسياسية.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أسباب ترشيد الإنفاق العام **(الفرع الأول)**، أهداف ترشد الإنفاق العام **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

أسباب ترشيد الإنفاق العام

يرجع ترشيد الإنفاق العام إلى عدة أسباب الهدف منها تحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات، أين يتم الإنفاق العام بما هو مخول قانونا ببساطة ووفقا لأسس ومعايير علمية للحكومة وضبط النظام المالي.

وعليه فإنه اشتملت أهداف الدولة على تحقيق الكفاءة في تخصيص ومراقبة الإنفاق العام وتجنب أوجه الهدر المختلفة، إضافة إلى تحقيق الأهداف والتطلعات المرجوة في تطبيقه.

قمنا بإدراج الأسباب الاقتصادية **(أولا)**، الأسباب الاجتماعية **(ثانيا)**، الأسباب السياسية **(ثالثا)**، الأسباب المالية **(رابعا)**، الأسباب الإدارية **(خامسا)**، الأسباب الخارجية **(سادسا)**.

أولا: الأسباب الاقتصادية

دفع التدهور الاقتصادي وانهيار أسعار البترول إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال إرساء قواعد بناء سليم وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرض في مختلف المجالات، إلى جانب الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر باعتبار البترول المصدر الأول والمعتمد عليه لتمويل اقتصاد الجزائر.

وهذا إضافة إلى المحافظة على مواردها الاقتصادية والنهوض باقتصادها، إلى جانب تحقيق أهداف الصالح العام عن طريق توسيع دورها الاقتصادي وتوفير التنمية الاقتصادية، حيث يحسن ذلك من مركزها الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي[12].

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

يظهر دور الأسباب الاجتماعية في ترشيد النفقات العامة في تحقيق الترابط والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم توفير الأرصدة المالية الإعانات والخدمات الاجتماعية وتحسين الوعي الاجتماعي في مجال صرف النفقات، كل هذا بغية مكافحة البطالة إلى جانب الاهتمام بقضية الفقراء وإشباع الحاجات العامة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوازن الاجتماعي تجنبا لمختلف احتجاجات الأفراد ومكافحة أي تصرف غير أخلاقي ينجم عنهم[13].

ثالثا: الأسباب السياسية

فضلا عن الأسباب الاجتماعية هناك أسباب سياسية أدت إلى ترشيد الإنفاق العام، وتتمثل هذه الأسباب في المحافظة على المال العمومي، إلى جانب انتشار المبادئ الديموقراطية، وهو اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها.

تطور مسؤولية الدولة أمام البرلمان حيث أصبح مسؤولا أمام الشعب لاعتباره ممثلا عن الشعب ويقوم بمناقشة المجال المالي كل سنة وتبيان طريقة إنفاقه وترشيده، والبرلمان يقوم بمساءلة الحكومة لاعتبارها هي التي تقوم بترشيد النفقات العامة، حيث يقوم البرلمان بتوجيه الأسئلة لكيفية ترشيد النفقات وعند عدم عجز الحكومة عن الإجابة على أسئلة البرلمان يقوم هذا الأخير بسحب الثقة عنها.

---

[12] – عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة الأساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص.ص.104.105.

[13] – أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.56.

ترشيد الإنفاق العام يعزز من عملية الانتخاب في الدول الديمقراطية سواء كانت ولائية، بلدية، أو رئاسية، أو الانتخابات البرلمانية[14].

رابعا: الأسباب المالية

تسعى الدولة في الجانب المالي للترشيد الإنفاق العام من أجل خلق الثروة والمحافظة على المال العام، وذلك من أجل الخروج من الأزمة المالية تجنبا للجوء للاقتراض، إلى جانب القيام بخلق الأموال عن طريق القيام لمشاريع تنموية تساعد في خلق الثروة وجلب الاستثمارات الخارجية بالقيام باتفاقيات مع دول أجنبية كأمريكا.

وتنظيم عملية ضبط النفقات في المجال المالي يساعد في تلبية حاجات المجتمع في الوقت الذي كانت المجتمع الجزائري لحاجة ماسة إليها[15].

وبالتالي فإن ترشيد الإنفاق العام يؤدي إلى المحافظة على المال العمومي تقدر الدولة من خلاله مواجهة أي كوارث قد تحل بها.

خامسا: الأسباب الإدارية

اتساع استخدام الإدارة للأساليب الحديثة في تزايد مستمر، لذلك كان لابد من ضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال، من خلال ضبط الحسابات الحكومية دون نسيان المؤسسات.

فترشيد الإنفاق العام في المجال الإداري يساعد على التقليل من المعدات المكتبية من كمبيوترات دون استخدامها لأنه ذلك يعتبر صورة من صور التبذير في النفقات وتحقيق الاكتفاء للموظفين[16].

---

[14] – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص.87.

[15] – مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي لحالة الجزائر 1990، 2004، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.171.

[16] – محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار السرة والتوزيع والطباعة، عمان، ص.ص.117-118.

سادسا: الأسباب الخارجية

يتمثل دور ترشيد الإنفاق العام في المجال الخارجي في حماية الدول من التدخلات الخارجية ومنع ظهور اضطرابات داخلية، إلى جانب محاربة التقلبات السياسية العالمية مثل الحروب التي تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي.

أصبح من الضروري وجود نظام إنفاقي رشيد ومتين مبني على أساس قوي، في ظل ممارسات الدولة نتيجة اتساع نطاق ممارستها للمسؤوليات والمهام المنوطة إليها على الصعيد الخارجي في سبيل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية من أجل ترشيد الخيارات المالية[17].

الفرع الثاني

أهداف ترشيد الإنفاق العام

يمكن اعتبار عملية ترشيد الإنفاق العام من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة، حيث أنه هناك عدة أهداف وراء ترشيد الإنفاق العام وضبطه بطرق واضحة من شأنها تحقيق الانسجام في مختلف المجالات للاستخدام الأمثل للموارد المالية.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة اهتمامات متزايدة للترشيد الإنفاق العام نظرا لأهدافه الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المالية والدولية.

وعليه سوف نتطرق إلى الأهداف الاقتصادية **(أولا)**، الأهداف الاجتماعية **(ثانيا)**، الأهداف السياسية **(ثالثا)**، الأهداف المالية **(رابعا)**، الأهداف الدولية **(خامسا)**.

أولا: الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتتمثل فيما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس المخرجات.

---

[17] – آية دشوشة، خديجة بن زاوي، أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادات الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص.37.

- المساعدة على تعزيز القدرة الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي.
- رفع عجلة التطور والتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو.
- محاربة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله من أجل الحفاظ على المال العام.

_ يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة التقشف الاقتصادية[18].

- زيادة الثروة الوطنية والوطنية مما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب مما يفسح المجال للإنفاق العام.
- زيادة الدخل القومي للأفراد مما يسمح للفرد أن يدخر أموال بالتالي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسع الدولة في نشاطها الاقتصادي.
- التوسع في المشروعات العامة التي كانت حكرا على القطاع الخاص.
- يساعد ترشيد الإنفاق العام في التخفيف من حدة الاختلالات الداخلية والخارجية بغرض تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

_ حسن استخدام الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد [19].

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

يمثل المجتمع هدف رئيسي في سياسة ترشيد الإنفاق العام، لهذا عملت الدولة على تحقيق أهداف اجتماعية والمتمثلة في:

- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية.
- القضاء على مشكل البطالة والأمية والفقر.

---

[18]– ليندة مناس، حكومة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرارات الإنفاق العام (دراسة حالة – وزارة المالية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013، ص32.

[19]– أعاد حمود القيسي، المرجع السابق، ص50، 51.

- محاربة الآفات الاجتماعية التي تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول كالمخدرات.
- تحقيق التناسق الاجتماعي للقضاء على الطبقات الاجتماعية كهيمنة الطبقة الغنية على الطبقة الفقيرة.
- توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الاستثمار في رأس المال البشري بما يرفع من مستوى إنتاجيته.
- تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات.
- تفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع.
- تعزيز المساواة بين أفراد المجتمع.
- إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء وتهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية.
- نمو الوعي الاجتماعي[20].

ثالثا: الأهداف السياسية

تلعب الأهداف السياسية دور كبير في ترشيد الإنفاق العام مما يحقق الاستقرار السياسي للدولة وتتمثل هذه الأهداف في:

- انتشار مبادئ الحرية وتقرير مسؤولية الإدارة على مستوى الدولة.
- تحقيق حرية التعبير وحرية الانتخاب وحرية الرأي للمواطن.
- تحقيق الاستقرار السياسي ومنع انتشار الاستبداد والحروب سواء داخليا أو خارجيا.
- تعدد الأحزاب السياسية مما يسمح بانتشار الديمقراطية السياسية.
- تكريس مبدأ الفصل بين السلطات مما يعزز الديمقراطية الوطنية والشعبية.
- تكريس مبدأ العدالة عن طريق فرض الرقابة بمختلف أنواعها[21].
- تطبيق برامج الحكومة بشكل دقيق وواضح وتقييم مدى فعالية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية[22].

---

[20]– علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص26.

[21]– ليندة مناس، المرجع السابق، ص31–32.

رابعا: الأهداف المالية

تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام من الناحية المالية في:

- تحقيق التوازن المالي في مجمل القطاعات الخاصة بالدولة.
- تحقيق التوازن في ميزانية الدولة، منها قسم التسيير والتجهيز والاستثمار.
- البحث عن موارد مالية جديدة تسعى من خلالها جلب الاستثمارات الخارجية.
- تحقيق التوازن بين الإرادات ونفقات الدولة لتجنب الدخول في عجز الميزانية.
- تحقيق وجود فائض في إيرادات الدولة من أجل التوسع في الإنفاق العام.
- وضع فوائد للقروض وتسديد قيمتها مستقبلا [23].

خامسا: الأهداف الدولية

تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام على المستوى الدولي في:

- تحقيق التمثيل الدبلوماسي الذي يعزز العلاقات الدولية ويسمح بتعزيز العلاقات التجارية فيما بين الدول.
- جلب الاستثمارات الخارجية.
- تحقيق التعاون والتضامن الدولي.
- تقديم الإعانات والمساعدات للدول الأخرى.
- الحد من التدخلات الخارجية.
- المشاركة في المنافسة الاقتصادية بين الدول[24].

---

[22]–Stéphanie Damarey, Finance publique, gaulino éditeur, Paris, 2006, p425.

[23]– سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص39.

[24]– آية دشوشة، خديجة بن زاوي، المرجع السابق، ص ص35 –36.

المبحث الثاني

ضوابط ومحددات ترشيد الإنفاق العام

يجب الالتزام بجميع الضوابط التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام على أحسن حال حتى يكون الإنفاق محقق لآثاره المرجوة، ويمكن إجمال هذه الضوابط في تحديد الحجم الأمثل للنفقات العمومية، تجنب الإسراف والتبذير، إلى جانب تفعيل الرقابة في الترشيد.

وبالتالي هنا يكون التساؤل ما إذا كنا بصدد وضع قواعد للترشيد الإنفاق العام. الأمر الذي سوف يضع حدا للتبذير والإسراف في المجال المالي.

وضع ضوابط للترشيد الإنفاق العام يجعل الحكومة تغض النظر عن صرف النفقات في المجالات الغير الضرورية، وهناك العديد من الأمور التي تمثل محددات ترشيد الإنفاق العام من أجل ضمان نزاهة ترشيد النفقات العامة.

سوف نقوم بإدراج ضوابط ترشيد الإنفاق العام **(المطلب الأول)**، محددات ترشيد الإنفاق العام **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

ضوابط ترشيد الإنفاق العام

يحقق ترشيد الإنفاق العام الأهداف والآثار الموجودة من خلال توفير حاجات عامة بأقل تكلفة ممكنة للشعب.

يلاحظ أنه في هذه الحالة يجب أن يخضع الإنفاق العام لضوابط من أجل ترشيد بأحسن الطرق الممكنة عن طريق تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد وتوفير المشروعية وتجنب الإسراف والتبذير في النفقات وإحكام الرقابة عليها.

وبالتالي سوف نتطرق إلى الرقابة كضابط للترشيد الإنفاق العام **(الفرع الأول)**، ضابط تجنب الإسراف والتبذير **(الفرع الثاني)**، ضابط تحقيق المصلحة العامة **(الفرع الثالث)**، ضابط الاقتصاد **(الفرع الرابع)**، ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة **(الفرع الخامس)**.

الفرع الأول

الرقابة كضابط للترشيد الإنفاق العام

يمكن أن تكون الرقابة صفة المشاهدة والمتابعة إلى جانب التدقيق والمراجعة على الشيء، أي المحافظة عليه وصونه، وبالتالي نتوصل إلى أنها تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وضبطه عن طريق التدقيق والمراجعة للأموال ومحاربة كل مظاهر استعمال السلطة.

وعليه فإن الرقابة ضابط مهم في ترشيد الإنفاق العام لمختلف أنواعها القضائية، التشريعية، الإدارية.

وسوف نتناول دور الرقابة الإدارية في ترشيد الإنفاق العام **(أولا)**، دور الرقابة التشريعية في ترشيد الإنفاق العام **(ثانيا)**، دور الرقابة القضائية في ترشيد الإنفاق العام **(ثالثا)**.

أولا: دور الرقابة الإدارية في ترشيد الإنفاق العام

هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العموميين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتهدف هذه الرقابة إلى إبراز دور المراجعة والرقابة على المال العام باعتبارها المرحلة من المراحل الأولى للتأكد من ترشيد الإنفاق العام، حيث أصبحت مظاهر الفساد منتشرة في الإدارة كالرشوة، الوساطة، نهب الأموال والمحاباة،

يظهر دور هذه الرقابة أيضا في ضبط العمل الإداري واكتشاف الأخطاء باعتبارها حاجز أمان ضد الفساد الإداري، وبالتالي فإنه يجب دعم الأجهزة الرقابة للتعرف على مواضيع الفساد الحديثة ولإصلاحها[25].

ثانيا: دور الرقابة التشريعية في ترشيد الإنفاق العام

يقضي الواقع أن يمارس البرلمان سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية حول أعمال السلطة التنفيذية بهدف الكشف عن عدم التطبيق السليم للقواعد العامة في الدولة ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين.

---

[25]– كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001، 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ص47–48.

زيادة إلى ذلك فإنه البرلمان هو الذي يرخص للحكومة النظر في النفقات العامة للدولة في ايطار قوانين المالية، ما إذا كانت مطابقة للتشريع والتنظيم المعمول به إلى جانب السهر على إزالة التلاعب بأموال الدولة ومكافحة الفساد ومدى تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد[26].

ثالثا: دور الرقابة القضائية في ترشيد الإنفاق العام

يظهر دور الرقابة القضائية في مكانتها الهامة في مجال الرقابة من أجل ترشيد الإنفاق العام من خلال تمتعها بالسلطات الواسعة في مجال حماية المال العام وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى ترشيده، فضلا عن حماية المال العام، فإن الهيئات القضائية تتولى مهمة اكتشاف المخالفات المالية وقضايا الاختلاس والغش تجنبا لأي مظاهر الفساد والتبذير لكي يكون هناك نظام مترابط في الرقابة، وتلعب الرقابة القضائية دور مهم أيضا في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات للقوانين والأنظمة المعمول بها[27].

الفرع الثاني

ضابط تجنب الإسراف والتبذير

لتجنب الإسراف والتبذير والقيام بالتسيير العقلاني للبرامج الحكومية يجب إعداد جدول المشاريع الذي يتضمن خطة مدروسة وشاملة لكافة المشاريع التي تريد الدولة القيام بها، ويجب دراسة المشروع من عدة جوانب منها اقتصادية، مالية، بيئية، اجتماعية، سياسية وغيرها، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنه مستقبلا خاصة الأخطار المادية والمعنوية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي.

والهدف من إعداد جدول المشاريع هو تجنب الإسراف والتبذير إلى جانب ترشيد الأموال العامة لتفادي دخول الدولة في عجز مالي، إضافة إلى ضرورة الاستغلال العقلاني للوسائل

---

[26]– عائشة بن ناصر، الرقابة المالية على النفقات العمومية (دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013، ص51.

[27]– شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل للترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000–2010)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص104.

المادية التي تستغل في انجاز المشاريع العمومية التي تخصص لها الدولة مبالغ معتبرة لتفادي الوقوع في مصاريف إضافية، وبصفة أخرى فهو حسن التدبير في إدارة الأموال العامة دون إسراف أو تبذير في الإنفاق العام ومن مظاهر الإسراف والتبذير نجد مثلا: تحقيق منافع خاصة على حساب الأموال العمومية إلى جانب استخدام التلاعب[28].

الفرع الثالث

ضابط تحقيق المصلحة العامة

نعني به أن تكون عموميات الحاجات في تحقيق كل ما يؤدي إلى المصلحة العامة، أي يجب أثناء ترشيد الإنفاق العام أن تكون هناك منافع حدية تعود على الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم، ودور الدولة مهم في مراعاة هذا الضابط عن طريق تحقيق المصلحة العامة بالقدر اللازم للأفراد.

لكي تكون المنفعة جماعية تخص كل الأفراد يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن تحقيق المصالح الخاصة إذ أن المصالح الشخصية لا تعتبر مصلحة عامة.

وتكون المصلحة عامة في حالة تدخل الدولة في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية أثناء ترشيد الإنفاق العام[29].

الفرع الرابع

ضابط الاقتصاد في النفقة

يعني أن يهدف ترشيد الإنفاق إلى الرشادة والتدبير وحسن إدارة الأموال العمومية في القطاع المالي، أي حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية تجنبا لأي استغلال يتنافى وقاعدة ترشيد الإنفاق العام.

يعتبر امتلاك الدولة سلطة ترشيد الإنفاق العام لا يعني ان تتمادى في حجم النفقات العامة وإنما يجب تحديد حجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية منها تحقيق التوازن

---

[28]– ليندة مناس، المرجع السابق، ص57.

[29]– مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص53.

والنمو الاقتصادي في مختلف المجالات، وتجنب الديون والتضخم والإسراف والتبذير إلى جانب تحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة [30].

الفرع الخامس

ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة

تتدرج غاية النفقة العامة ضمن تحقيق النفع العام حيث يستفيد منها كل أفراد المجتمع فلا يعني ذلك أنه كلما ازدادت النفقة العامة للدولة كلما زاد النفع العام، لأنه كلما زادت النفقات العامة عن الحد المخصص لها ينتج عن ذلك إسراف وتبذير لذلك على الدولة بذل مجهود لمعرفة الحجم الأمثل والإجمالي للنفقة العامة، لأنه ذلك يمثل قيد فوري أمام عدم ترشيد الإنفاق العام، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب توفر شرطين هما:

- ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في المجالات المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها بشرط أن لا تكون هده الزيادة على حساب الايرادات، ومن الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص من جزء قيام الدولة بالنشاط.

فالحجم الأمثل للإنفاق العام هو الحجم الذي يسمح بتحديد وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية أي أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها[31].

---

[30]- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص53-54.

[31]- صبرينة كردودي، المرجع السابق، ص ص 266-267.

المطلب الثاني

محددات ترشيد الإنفاق العام

يظهر أن الدولة تعتمد عدة وسائل وعوامل من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال القيام بعدة دراسات ومشاريع من أجل ضمان الشفافية والنزاهة في ترشيد الإنفاق العام.

تعتبر قضية وضع حد أقصى للنفقات العمومية قضية سياسية أكثر ما هي اقتصادية الهدف منها ترشيد النفقات العامة، فقد تبين أنه من الوجهة الاقتصادية ليس هناك ما يمنع أن تبلغ النفقات نسبة كبيرة من الدخل القومي ويعني ذلك أننا في دولة تسيطر على النشاط الاقتصادي بكامله.

يجب الحد من الانفاق العام وذلك من أجل التأكد من مدى فعالية ترشيد النفقات العامة في الواقع وتطابقها مع الأهداف المرجوة من خلال النظر إلى مدى مراعاة ترشيد الإنفاق العام للأحوال المالية والاقتصادية[32].

يظهر لنا ما إذا كان هناك حد في النفقات العامة تكون الأحوال المالية للدولة جيدة حيث يتضح لنا أن الحكومة لا يمكنها ان تنفق الأموال دون أن يكون هناك حدود لأنه هذه الحدود تساعد من التأكد من صحة ومشروعية وفعالية ترشيد الإنفاق العام.

بالتالي هناك عدّة عوامل تساعد من نجاح عملية ترشيد النفقات العامة بكل جوانبها، وتناولنا دور الدولة **(الفرع الأول)**، المقدرة المالية **(الفرع الثاني)**.

---

[32]_حسن عواضة عبد الرؤوف، المالية العامة، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص644.

الفرع الأول

دور الدولة

يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد الحجم الأمثل لترشيد الإنفاق العام وهو ما سوف نراه في ظل الحارسة والمتدخلة والمنتجة:

- الدولة الحارسة: كان يتم تحديد حجم أمثل للإنفاق العام وترشيده يكون بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تحقيق العبء المالي على الأفراد، حيث أن ترشيد الإنفاق يكون بأن تحافظ الدولة على أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي الأفراد[33].

- الدولة المتدخلة: أصبحت مسؤولة عن التوازن الاجتماعي والاقتصادي ولقد أثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة بتنوع الوظائف وازداد حجمها مما أدّى إلى ترشيدها.

_ الدولة المنتجة: ظهرت أفكار ومبادئ الاشتراكية حيث وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة دورا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني، وأنتج هذا التغيير في دور الدولة أثرا سلبيا على المال العام والإنفاق العام والجزائر تعد من بين الدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي والذي أثر سلبا على اقتصادها مما أدى بها إلى إعادة النظر في ترشيد إنفاقها العام [34].

---

[33]– حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988–2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص ص13–14.

[34]– نفس المرجع، ص 14.

الفرع الثاني

المقدرة المالية

يظهر ذلك في سيولة المالية التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها مع مراعاة مبدأ ترشيد النفقات وهناك عدّة عوامل تؤثر على القدرة المالية للدولة أين نجد:

أولا: القدرة التكليفية

يقصد بها المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة للاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية، أما المقدرة التكليفية تعني قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي[35].

ثانيا: المقدرة الافتراضية

يعبر ذلك عن قدرة الدخل الوطني للاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية أي قدرة الدولة على الاقتراض والوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة، وهذه المقدرة بصفة عامة تتوقف على عاملين هما:

- حجم الادخار الفردي يساعد على توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل الإنفاق العام.
- رغبة الحكومة في جلب وجذب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بتمثيلاته من السندات الحكومية، لذا وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية لتمويل نفقاتها العامة وهذا يعبر عن ترشيد وضبط النفقات[36].

---

[35]– أسماء ماصمي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1971–2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 31.

[36]– أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990–2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014، ص 47.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق طرحه نستخلص أن الإنفاق العام يعد من بين السياسات المالية والاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لترشيد إنفاقها العام، ولهذا اعتمدنا في المبحث الأول على عدة مفاهيم لتبيان وتوضيح معناه والأسباب التي أدت إلى ترشيد الإنفاق العام والهدف المرجو منه.

ومن أجل تحقيق الدولة النفع العام والتوازن الاقتصادي والمالي ومراعاة الحاجة الفعلية الحقيقية له اعتمدنا على عدة ضوابط ومحددات لضمان نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

لترشيد الإنفاق

العام في الجزائر

في ظل الأوضاع

الاقتصادية

الراهنة

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة والهيئات المتفرقة عنها لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها التدخلي في مختلف مجالات الحياة.

ولقد أدى ازدياد أهمية الإنفاق العام بازدياد حاجات الأفراد التي تلبيها الدولة، حيث أصبح لها آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة وانعكاساتها على أسعار الإنتاج، الاستهلاك.

نرى خلال السنوات الأخيرة تعرض الجزائر لعدة عوائق وأزمات مالية دون تطبيق أهدافها وبرامجها لاعتمادها على اقتصاد الريع ولعل أن أهم هذه العوائق تتمثل في التضخم، الفساد وانهيار أسعار البترول، وبالتالي لجوء الدولة الجزائرية إلى البحث عن مصادر بديلة للنهوض بالاقتصاد نحو التقدم أين نجد اعتماد الدولة على التمويل الداخلي الغير التقليدي، الاعتماد على سياسة التقشف، الاعتماد على الضريبة كمصدر تمويل، تثمين الثروات الوطنية كمصادر بديلة للتمويل وإعادة النظر في التجارة الخارجية.

نشير أيضا إلى مظاهر ووقائع النفقات العامة ضمن انتشار الفساد والتبذير في النفقات وعدم التحكم فيها، ووجوب البحث عن حلول من أجل النهوض بالنفقات.

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن **(المبحث الأول)**، ومعوقات وآفاق الإنفاق العام في الجزائر **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن

رغم اتخاذ الدولة الجزائرية من الناحية العملية عدة استراتيجيات لترشيد الإنفاق العام، إلا أنه بالنظر إلى واقع النفقات العامة في الجزائر نجد انتشار الفساد والتبذير في النفقات وعدم نجاعتها والتحكم فيها.

يجب على الدولة البحث عن مصادر بديلة للتحكم في النفقات العامة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، حيث نتوصل بالنظر إلى واقع النفقات العامة في الجزائر أنه لا يمكن تقدير حجم الفساد ولا التبذير في النفقات نظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة إلى جانب التستر لأنه هناك استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب شخصية لأن استغلال النفوذ في الجزائر إحدى أدوات الأساسية للفساد مما يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة رغم الوفرة المالية.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مظاهر عدم ترشيد النفقات العامة في الجزائر **(المطلب الأول)**، استراتيجية ترشيد النفقات العامة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

مظاهر عدم ترشيد النفقات العامة في الجزائر

يتبين من الدراسات المالية والاقتصادية واقع النفقات العامة في الجزائر وتعرضها لعدة مشاكل وعوائق، مما أدى إلى ظهور عدة مظاهر تدل على عدم ترشيد النفقات العامة، وهذا ما يثبت بالنتيجة من خلال نماذج مختلفة لتجارب تنموية حيث أن السبب الحقيقي لفشل الكثير من المشاريع التنموية وعدم استدامتها ليس هو نقص أو غياب الإنفاق، إنما هو سوء استعمال هذه النفقات وسوء استغلالها بسبب انتشار واستفحال الفساد إلى جانب ظهور التبذير في النفقات وعدم التحكم فيها واستخدامها في المجالات الغير المخصصة لها.

سوف نتناول انتشار الفساد في الجزائر **(الفرع الأول)**، مظاهر التبذير في النفقات العامة في الجزائر**(الفرع الثاني)**، عدم التحكم في النفقات العامة في الجزائر **(الفرع الثالث)**، عدم نجاعة النفقات العامة **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

انتشار الفساد في الجزائر

يعتبر الفساد من أهم عوامل التخلف الاقتصادي والمالي والاجتماعي، ومن أهم عوامل الانحراف الأخلاقي والاجتماعي في المجتمع، بل هو كذلك سبب في إضعاف الدقة المتبادلة بين الأفراد والإخلال لمبدأ تكافئ الفرص والعدل بين أفراد المجتمع[37].

الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد في كل قطاعات الدولة ويعد من مظاهر عدم ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مما أدى بالمشرع الجزائري استحداث قانون متعلق بالفساد لمكافحة هذه الظاهرة.

ندرج حوصلة لبعض أوجه الفساد المنتشرة في الجزائر نذكر الفساد المالي **(أولا)**، الفساد السياسي **(ثانيا)**، الفساد الاقتصادي **(ثالثا)**، الفساد الإداري **(رابعا)**.

---

[37]– عمر حماس، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، المروحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص14.

أولا: الفساد المالي

يتمثل في تلك الانحرافات المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة كالاختلاسات، التهرب الضريبي، بحيث أن الفساد المالي يقضي على التطور في البلدان والمجتمعات إذ يهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة[38].

ثانيا: الفساد السياسي

يعتبر أكثر أنواع الفساد التي تتميز بالتعسف السياسي الفاسد بممارسة القوة الممنوحة بدون وجه حق تحت غطاء الشرعية القانونية، حيث أن هدفه في هذه الحالة هو تحقيق المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المواطنين، أي أنه هو ذلك السلوك القائم على الانحرافات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام[39].

ثالثا: الفساد الاقتصادي

يتمثل في استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو الربح الشخصي، عن طريق مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي أو التهرب من دفع الرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات إلى جانب الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون[40].

---

[38]– مراد كريفار، محمد أمين بريري، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، 2017، ص60.

[39]– بلال خروفي، الحكومة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية– دراسة حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص14.

[40]– كنزة الوزاني، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2004–2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2012، ص24.

رابعا: الفساد الإداري

هو ذلك الفساد الذي يمس مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها حيث يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد، وهو استعمال كبار الموظفين في الدولة نفوذها لتحقيق غايتهم الشخصية والمادية مما أدى بفساد الجهاز الإداري في الدولة مثل: عدم احترام أوقات العمل، أو الامتناع عن أداء العمل، أو ممارسة المحسوبية الشخصية، أو الفساد المتعلق بقبول الهدايا، أو الإساءة للموظفين واستخدام المال العام بطريقة مسرفة ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة[41].

الفرع الثاني

مظاهر التبذير في النفقات العامة في الجزائر

يعتبر التبذير في النفقات العامة التلاعب في التكاليف وتأدية الخدمات والمرافق العامة هو من أعظم المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الإنسان والدول، وتبذير النفقات العمومية يعتبر هلاك وهدر في الأموال والزيادة في النفقات دون أي فائدة، وذلك يظهر في تعدد الوزارات في الجزائر والمهرجانات والحفلات التي تنفق منها الدولة العديد من الأموال دون أي نفع يعود على المجتمع وهي صورة من صور التبذير المبالغ فيها، والملاحظ أنه بالرغم من التيقن من تحريم التبذير إلا أنه هناك العديد من المليارات من الأموال تبدد في الوقت الذي تعاني منه معظم الدول من الفقر لذلك وجب احترام مجمل الضوابط التي ذكرناها[42].

حيث سوف نشير إلى بعض صور التبذير في النفقات التي يتم ارتكابها في الدولة الجزائرية والتي يمكن الحد منها على الأقل بإجراءات بسيطة ألا وهي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة بسبب غياب الضوابط القانونية المنظمة أو عدم احترامها وكذلك كثرة اللجوء إلى العمولات والرشاوى دون تعرض المخالفين للعقاب.

---

[41]- صبرينة كردودي، عتيقة وصاف، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء الغير المشروع لموظف القطاع العمومي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، 2016، ص232.

[42]- نفس المرجع، ص233.

- تشغيل الإدارات العامة للموظفين أكثر مما يلزم يتسبب في ضياع المال العام في صورة مترتبات ومستلزمات التشغيل (مكاتب، سيارات) لا تقدم في صورة أية فائدة.

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ونفقات سعر الوقود الرسمية للخارج في مهام وهمية أو قليلة الفائدة مما يعني خروج عملة صعبة يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها.

- غياب التنسيق بين الإدارة العامة المختلفة والتي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض وهذا يرجع بالدرجة الأولى لعدم وجود خطط تنموية متكاملة أو تجاهل هذه الخطط من قبل المسؤولين عند قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم مثال: ما يحدث بعد إتمام تعبيد الطرق بقيام شركة توزيع الكهرباء أو المياه أو الهاتف بأعمال حفر لمد شبكاتها مما يحمل الخزينة العامة مصاريف إضافية[43].

- سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة والجيش، من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

- الانتقال إلى اقتصاد السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي ويتمثل في تهريب مبالغ المساعدات الدولية الموجهة أساسا في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي[44].

الفرع الثالث

عدم التحكم في النفقات العامة في الجزائر

يدور التساؤل هنا من أين يأتي العجز الحكومي، لا يمكن أن يكون هذا العجز من الهيئات العمومية لأنها مقيدة بقاعدة التوازن الميزاني لكن قد يكون عدم التوازن أحيانا متعمدا تلجأ إليه الدولة أو الجماعات المحلية التي تطبق سياسة ما أصل العجز إذ هو ذلك الفارق الغير المتحكم فيما بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المتسهلة إلى جانب توسيع التوازن الاقتصادي بالرغم من ذلك يبقى التحكم في النفقات من حسن التقدير[45].

---

[43]– صور تبذير النفقات على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.bayt.com/ar/sepecialties/q/100806/

تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 ماي 2018 على الساعة 20:00 مساءا.

[44]– صبرينة كردودي، عتيقة وصاف، المرجع السابق، ص233.

[45]– عدم التحكم في النفقات العمومية على الموقع الالكتروني التالي

سوف نقوم بتقديم جدول لمجموع النفقات في الجزائر خلال السنوات 2011 إلى 2018 لتبيان عدم تحكم الدولة في نفقاتها خلال هذه السنوات.

أولا: مرحلة البحبوحة

في هذه المرحلة لم تعرف الجزائر عجز في الميزانية وقد حققت فيها الاكتفاء الذاتي بتحقيق متطلبات الشعب الجزائري.

الجدول رقم (1): مجموع النفقات العامة من 2011 إلى 2014

السنوات	2011	2012	2013	2014
مجموع النفقات	6605 مليار دج	7428.7 مليار دج	6.879.8 مليار دج	7.656.16 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية من 2011 إلى 2014.

تميزن السياسة الاتفاقية خلال الفترة 2011 إلى 2014 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية (البحبوحة) في الجزائر مما حقق التوازن في مختلف المجالات وعرفت الاستقرار في المجال المالي والاقتصادي مما جعلها تحتل رتبة من بين الدول التي هي في طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم.

ثانيا: مرحلة التقشف

لجأت الجزائر إلى التقشف في النفقات نتيجة انهيار أسعار البترول وتقلص الموارد المالية حيث أن الوضع الاقتصادي الجزائري مثير للقلق لكون هذه الأخيرة تعتمد على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

---

www.iefpedia/vb/showtheread.php?t=15

تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2018 على الساعة 00: 23 مساءا.

الجدول رقم (2): مجموع النفقات من 2015 إلى 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
مجموع النفقات	8.858.1 مليار دج	7.948.1 مليار دج	6883.2 مليار دج	8628 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية من 2015 إلى 2018.

يلاحظ أن الجزائر مرت خلال فترة 2015 إلى 2018 بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو النفط مما سبب تدهور في الأسعار ودخول الجزائر في مرحلة التقشف وفي هذه الفترة سجل تراجع محسوس في معدلات الإنفاق العام ودخول الجزائر في تدهور اقتصادي وعجز مالي مما أدى بها إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن استراتيجيات وحلول والاعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الازمة الاقتصادية.

الفرع الرابع

عدم نجاعة النفقات العمومية

يعبر عدم نجاعة النفقات العامة عن عدم توفر أهداف محددة تراعي الإمكانيات المتوفرة والوسائل المرصودة من أجل بلوغ نتائج تعكس السياسة المالية العمومية وأدائها الجيد.

وأيضا عدم اعتماد الديمقراطية المالية التي تقوم على التدبير الجيد للمال العام، عدم تسيير البرامج وتحديد سلسلة المسؤوليات القطاعية على تنزيلها، وعدم الأخذ بكل هذه الأسس لا نكون أمام النجاعة المالية بالرغم أنه تم إرفاق سياسة الإنفاق العام بعدد كبير من النجاعة وهذا باستغلال الموارد المالية العمومية في النمو الاقتصادي[46].

المطلب الثاني

استراتيجية الدولة في ترشيد الإنفاق العام في ظل الوضع الاقتصادي الراهن

تسعى الدولة جاهدة إلى ترشيد الإنفاق العام وفقا لمبادئ على نظام قانوني وتنظيمي لهذا اعتمدت استراتيجية للتحكم في مجال ترشيد النفقات حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم الجهود

---

[46]– عدم نجاعة النفقات العامة على الموقع الالكتروني التالي:

www.menara.ma/2015/04/1597578

تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 ماي 2018 على الساعة 00: 19 مساءا.

الرامية التي تسعى إلى إدخال تحسينات على النظام المالي من خلال اعتماد معايير بديلة للتمويل الإنفاق العام حيث سوف نتطرق إلى المصادر البديلة للتمويل الإنفاق العام **(الفرع الأول)**، ترشيد الإدارة **(الفرع الثاني)**، الاعتماد على سياسة التقشف **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

الاعتماد على المصادر البديلة لتمويل الإنفاق العام

تعتمد الجزائر على مصدر واحد في مداخلها وهو البترول، لكن إثر تعرضها لأزمة اقتصادية بسبب انهيار أسعار البترول قامت بالاعتماد على مصادر بديلة للتمويل الإنفاق العام.

حيث سوف نتناول تثمين الثروات الوطنية وتطويرها **(أولا)**، الاعتماد على النفقات الاستثمارية **(ثانيا)**، الاعتماد على التمويل الداخلي التقليدي **(ثالثا)**، الاعتماد على الضريبة كمصدر تمويلي **(رابعا)**، إعادة النظر في مسألة التجارة الخارجية **(خامسا)**.

أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها

يتعين العمل على تثمين ومراقبة ثروات وخيرات الجزائر لذلك عملت هذه الأخيرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات المهمة أبرزها:

أ. قطاع المحروقات

تعمل الحكومة على القيام بتكملة الترتيبات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية، الهدف من كل هذا العمل هو التوجه نحو جلب الاستثمار الوطني الخاص بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في شكل شراكة في قطاع المحروقات والطاقة والمناجم بما ذلك أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة بالإضافة على قيام الحكومة بضبط سعر الكهرباء والغاز، ولا يمكن نسيان تحديث المنشآت الأساسية لتصدير المحروقات كالغاز الصخري [47].

[47]– ياسمين زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006، ص192.

ب. الفلاحة

بفضل جهود المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والموارد المالية الكبيرة التي قامت الدولة بتخصيصها للقطاع الفلاحة عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا جعله يساهم في ترشيد النفقات عن طريق جلب الثروة العمومية حيث قامت الدولة بتزويد الفلاحة بمشاريع ملائمة لتنميتها الهدف من كل هذا هو ترشيد وضبط الإنفاق العام عن طريق:

- العمل على مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة الديون الفلاحين.
- تحسين المستثمرات وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في القطاع الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تنمية مجال تربية المواشي والدواجن في المناطق الحبلية.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات[48].

ت. السياحة

يلفت انتباهنا أن الجزائر تصبو للارتقاء بالسياحة إلى جانب القطاعات التي تخلق الثروة وبناء قطاع سياحي جذاب حيث سارعت إلى بعث سياسة جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري وذلك من اجل ضمان ترشيد الإنفاق العام عن طريق:

- تثمين التراث السياحي الوطني.
- إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
- دعم مختلف الاستثمارات السياحية عن طريق التهيئة والتحكم في العقار السياحي إلى جانب تمويل المشاريع السياحية عن طريق عقود تعتمد عليها وهي عقود الامتياز.

---

[48]– رشيد سالمي، هاجر غزي، مداخلة بعنوان: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، في ايطار الملتقى الوطني حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يوم 23، 24 أفريل، 2018، ص 12.

- دعم نوعية الخدمات السياحية المقدمة عن طريق مراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة حيث أن دعم هذا القطاع يؤدي إلى خلق نوع من التوازن في النفقات ونموها[49].

ث. تثمين الثروة المائية

تعتبر الثروة المائية من الثروات الوطنية والتي يتم استغلاله واستعمالها وفقا لسياسة الترشيد للمحافظة على الاقتصاد الوطني وخصوصا في مجال الزراعة الذي يتطلب ثروة مائية هائلة، حيث تم وضع سياسة ناجعة ترمي إلى تثمين هذا المورد وتنويعه عن طريق:

- العمل على مواجهة أي مشكلة تتعلق بالمورد المائي والتسيير الراشد لهذه الثروة.
- رفع قدرات حشد الموارد المائية بكل أشكالها التقليدية وغير التقليدية التي سيتم تعزيزها من خلال انجاز عدة تحويلات كبرى وعمليات جلب المياه وكذا العديد من السدود
- القيام بعمليات والصيانة للمنشآت المائية عن طريق المراقبة اليومية.
- تجسيد سياسة ترشيد الموارد المائية واقتصادها ومكافحة تبذيرها والمحافظة عليها من كل أشكال التلوث[50].

ثانيا: الاعتماد على النفقات الاستثمارية

أدى القصور في الدور التمويلي للمواد العامة بشكل عام وللضرائب بشكل خاص إلى الحد من الإنفاق العام، مما أدى في الواقع إلى حالة انكماشية في الأسواق والتراجع بعض الخدمات وانخفاض في الأجور مقارنة بالأسعار وخاصة في ظل الأزمة المالية.

كل هذا استدعى تدخل الدولة في التوسع في الإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري وتبرز أهمية هذا الأخير في كونه يهدف أساسا إلى تنمية الثروة.

توجه الحكومة الجزائرية نحو ترشيد النفقات العامة يمكن أن يشجع مستقبلا الاستثمارات الأجنبية الغير النفطية باعتبار أن الإنفاق الاستثماري يشجع في تسريع الإنعاش الاقتصادي إلى

---

[49]– عبد القادر الحسين، استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيه للهيئة السياحة لآفاق 2025، (الآليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، ص.ص، 172، 178، 179.

[50]– ياسمينة زرنوح، المرجع السابق، ص 196.

جانب ضمان النمو والإنتاج والحماية الاجتماعية نحو الأعلى، حيث أن التحدي الأكبر بالنسبة للجزائر يكمن في تنويع مصادر دخلها لتقليص التذبذب التبعية، لذلك لابد من تشجيع الاستثمارات وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة الافراد، وعدالة أكبر في توزيع الدخل مما يؤدي إلى تعزيز مسار النمو الشامل و تمكين الأفراد من الاستفادة من هذا النمو، الأمر الذي سوف يشكل حافزا لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل وهو ما تسعى إليه الحكومة[51].

ثالثا: الاعتماد على التمويل الداخلي التقليدي

تواجه بلدان الريع النفطية ومنها الجزائر تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة نتيجة صدمة سببها تدهور أسعار النفط والذي تشكل عائدته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني إلى جانب أهم أداة للتمويل التنمية وهو الامر الذي يتطلب اهتمام خاص نحو تطوير وتنويع آليات بديلة للتمويل الاقتصاد.

وهو التمويل الداخلي التقليدي الذي هو أداة من أدوات الحكومة من أجل تحسين القطاع المالي ويقصد به التوجه نحو القيام والاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية وهوما يعرف بالإصدار النقدي اعتمد عليه الوزير السابق سلال، وذلك من أجل الابتعاد عن الاستدانة الخارجية والحفاظ على الاستقلالية المالية [52].

رابعا: اعتماد الجزائر على الضريبة كمصدر تمويل

لجأت الحكومة الجزائرية للتعزيز حصيلة الضرائب بهدف تعويض ما خسرته من عائدات النفط والغاز، حيث أن الزيادة في الضرائب يجب ان يكون في اضيق الحدود بحيث يكون هدفها ماليا فقط وهو تزويد الخزينة العامة بالموارد اللازمة للتغطية النفقات وأن لا يكون لها أي أثر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك لأن أحسن الضرائب هي أقلها عبئا.

---

[51]– هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة الجزائر – الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 36.

[52]– التمويل التقليدي على الموقع الالكتروني التالي :

https : // deae.net /58988

تم الاطلاع عليه بتاريخ 02 ماي 2018 على الساعة 16:00 مساءا.

وعليه فإن الزيادة في الضرائب يجب أن يكون مرهون بإصلاح وتحديث النظام الضريبي بطريقة لا تؤدي إلى انكماش الاقتصادي الوطني، والدولة الجزائرية أثناء تحصيل الضرائب فإنها تمكن تحقيق النفع العام حيث لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل إنها تحصل على حصيلة الضرائب من أجل استخدامها في مصاريف الإنفاق العام الذي يترتب عليه تحقيق منافع عامة علة المجتمع بالإضافة إلى انه يلاحظ ازدياد درجة تدخل دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي دفعها في الآونة الأخيرة إلى اعتماد الضريبة كمصدر تمويلي[53].

خامسا: إعادة النظر في مسألة التجارة الخارجية

يهدف إعادة النظر في مسألة التجارة الخارجية للحكومة الجزائرية إلى حماية المستهلك، لأنه لا يمنع استيراد مادة إلا إذا توفرت نظيرتها المحلية على مستوى الأسواق وغطت مستوى الوطني ومثال ذلك:

- فرع المشروبات حيث أن تجميد الواردات في هذه الحالة يهدف إلى توفير مكونات الصناعة الوطنية محليا بإعطاء المؤسسات فرصة للبروز.
- إعادة النظر في استيراد المواد البلاستيكية والمواد المصنعة كالزجاج والألمنيوم كون أنه يمكن صنعها محليا.
- إعادة النظر في استيراد مادة اللحوم مع العلم أن الجزائر غنية بهذه المادة والتوجه نحو استيراد مواد أكثر فعالية وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا[54].

يعتبر ظهور الازمة الاقتصادية التي مست جميع القطاعات عامل أساسي أجبر الجزائر على إعادة النظر في تجارتها الخارجية، حيث حدثت تغيرات ملموسة على الاقتصاد الوطني إلى جانب الحياة المالية، ذلك من اجل تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن

---

[53]– خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص (دراسة حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص ص 11-12.

[54]– منتدى رؤساء المؤسسات على الموقع الالكتروني التالي :

www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/01revue-press-29-janvier-2018-ar.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 جوان 2018 على الساعة 21:00 مساءا.

البنية الاقتصادية والحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا بالإضافة إلى تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات العامة[55].

الفرع الثاني

ترشيد الإدارة

يعتبر ترشيد الإدارة من اهم الأهداف التي يجب الأخذ بها نظرا لأهميتها، ضف إلى ذلك تثمين الموارد البشرية وتوجيهها نحو التطور **(أولا)**، القيام بمكافحة الفساد الإداري **(ثانيا)**.

أولا: تثمين الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية ركيزة أساسية للنهوض نحو التطور، بالإضافة إلى المساهمة في رفع التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية الدولية، وهذا باعتبار المورد البشري المساهم الأول في التقدم وخلق الثروات، لذا بات من الضروري السعي لتعزيز مختلف الجهود لتنميته، فالارتقاء بالعنصر البشري معناه إعطاء وزيادة قيمة للموارد البشرية وإثراءها بمجموعة من المعارف من أجل الراحة النفسية والمادية لها[56].

ولعل أهم الطرق لتثمين المورد البشري هي عن طريق ترقيتهم، تمكينهم من إظهار قدراتهم دون أي ضغط.

ثانيا: مكافحة الفساد الإداري

قام المشرع الجزائري باستحداث قانون لمكافحة الفساد رقم 06-01[57] نظرا لتفشي ظاهرة الفساد الإداري في كل جوانب المجتمع السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، حيث أصبحت ضرورة حتمية الحد منه ومكافحته، لذلك يجب وضع استراتيجية متكاملة لمواجهته عن

---

[55]– مخطار علالي، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 07.

[56]– سميرة هيشر، دور تقييم المهارات في تثمين الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة –عمر البرناوي –بسكرة)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 70، 71.

[57]– القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ج .ر، ع 14، الصادر في 08 مارس 2006.

طريق توافر الإرادة والقيام بالإصلاحات في قطاع الخدمات العامة إلى جانب عنصر مهم ألا وهو التوعية العامة بأضرار الفساد الإداري[58].

الفرع الثالث

الاعتماد على سياسة التقشف

يمر الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة نتيجة انهيار أسعار البترول الذي هو المورد الأساسي، للبلاد وهو ما دفع الحكومة الجزائرية لاعتماد سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة على المال الجزائري.

وعليه فإن أولى خطوات التقشف تكون خاصة بالحكومة الجزائرية أين قلصت من المخصصات السنوية للقطاعات الوزارية ب 25 % وأمرت بالخفض التدريجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب، كما طالت إجراءات التقشف تقليص ايفاد البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية.

واتسع التقشف المعتمد من طرف الحكومة ليشمل تقليص ميزانيات قطاع التعليم بما فيها الجامعات ب 25 %، إلى جانب منع عمال الإدارة من الاستفادة من التربصات والتكوين في الخارج ومن جهة أخرى تراجعت رواتب موظفي الصحة وتراجعت الحكومة عن فتح مسابقات التوظيف في قطاع الدفاع.

وبالنظر إلى الواقع يلاحظ حالة من اليأس والإحباط لدى الأفراد نتيجة إجراءات التقشف التي وضعتها الحكومة حيث أن المواطن الجزائري لم يستفد من مرحلة البحبوحة المالية فكيف له أن يستفيد من مرحلة التقشف[59].

---

[58]– سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 203.

[59]– الاعتماد على سياسة التقشف من طرف الجزائر على الموقع الالكتروني التالي :
https://www.noonpost.org/content/13094.
تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 جوان 2018 على الساعة 9:00صباحا.

المبحث الثاني

معوقات وآفاق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من اهم المواضيع التي باتت تلفت اهتمام الدول وحتى المواطن البسيط، خاصة عندما وجدت الجزائر نفسها أمام مشاكل تحول دون ترشيد الإنفاق العام وتقف أمام النمو سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية كعائق تمنع التطور إلى جانب النهوض بالاقتصاد نحو الامام.

وبالتالي سوف نتطرق على معوقات ترشيد الإنفاق العام **(المطلب الأول)**، آفاق ترشيد الإنفاق العام **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

معوقات ترشيد الإنفاق العام

يلفت الانتباه أنه أمام الزياد المفرطة للإنفاق العام كان لابد من ترشيده إلا انه هناك مشاكل تقف أمام تطبيق هذه السياسة الترشيدية ومن اهم هذه المشاكل نجد التبعية الاقتصادية، انخفاض أسعار البترول، الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال بالإضافة إلى شيوع النمط الاستهلاكي والتضخم كل هذا ناتج عن غياب العدالة.

سوف نتطرق إلى التبعية الاقتصادية **(الفرع الأول)**، تغيرات أسعار البترول **(الفرع الثاني)**، الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال **(الفرع الثالث)**، شيوع النمط الاستهلاكي أي الاستيراد الغير العقلاني والمفرط للسلع الاستهلاكية **(الفرع الرابع)**، التضخم **(الفرع الخامس)**، غياب العدالة **(الفرع السادس)**.

الفرع الأول

التبعية الاقتصادية

تعاني الجزائر من مشكل التبعية الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خصوصا تبعية اقتصادنا للغرب ويظهر ذلك في قطاع النفط أين الجزائر لا تملك الحرية الكاملة في التصرف في هذا القطاع.

يعتبر اقتصاد الجزائر ريعي لاعتماده على مورد رئيسي وهو البترول ويقوم بتصديره خام وليس مكرر، وهذا ما جعل الجزائر تعتمد على الشراكة مع الدول الأجنبية، وذلك لاحتكارها التكنولوجيا وامتلاكها أحدث الآلات لإعادة تكرار البترول وهذا ما جعلها في تبعية اقتصادية مع هذه الدول.

كما أن اقتصاد الجزائر عبارة عن استراد، أي كل المواد المستهلكة والمستعملة من قبلها تقوم بإستيرادها من دول الغرب كالحبوب واللحوم والفواكه وغيرها، وهو الأمر الذي يؤدي بها إلى حالة تبعية اقتصادية وعدم ترشيد الإنفاق العام[60].

الفرع الثاني

تغيرات أسعار البترول

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة 65 %، وهو وضع يجعل الجزائر شديدة الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبأ بسعر النفط لأنه الأكثر تقلبا بين السلع الرئيسية.

وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في 2014 ليصل إلى 30 دولار في مطلع 2016،

---

[60]– فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية، في الدول العربية، (حالة بع الدول المدينة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص122، 123.

ولمواجهة هذه الصدمة اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط وترشيد الأوضاع المالية وتحييد أثر الصدمة على الاقتصاد أهمها:

- اتخاذ تدابير حاسمة لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق العام.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر النفط كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- استخدام الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من آثار تراجع أسعار النفط[61].

الفرع الثالث

الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال

يتمثل الفساد الإداري في استغلال السلطة بغرض تحقيق مصلحة خاصة أو منفعة شخصية مثلا:

- تفضيل شخص على آخر نظرا لقرابته أو الحصول على الرشوة.
- سوء تخصيص الموارد التي يجب تخصيصها إلى استخدامات منتجة يتم توجيهها للفساد الإداري بالإنفاق على الرشوة.
- انخفاض الاستثمارات أو بالأحرى انعدامها بحيث يتخوف المستثمرون من إقامة مشاريع جديدة تنموية في بلد تنتشر فيه كل أوجه الفساد خاصة الرشوة، مما يؤدي إلى انخفاض النمو وتزايد الفقر[62].

إلى جانب الفساد الإداري نجد تهريب رؤوس الأموال و بالنظر إلى الواقع نجد فضائح عديدة منها فضيحة شكيب خليل أين تفجرت الفضائح في سونطراك الواحدة تلوى الأخرى منذ

---

[61]– تغيرات أسعار البترول على الموقع الالكتروني التالي :

https://blog-montada.inf.org./?p=4111

تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 جوان 2018 على الساعة 22:00 مساءا.

[62]– رزيقة عباس، ليسية أجعود، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014، ص 07.

نهاية ديسمبر 2009، واللافت للانتباه ان كل قضايا الفساد برزت في عهد إشراف شكيب خليل على وزارة الطاقة والمناجم وكانت لها صفة مباشرة بصفقات أبرمت في زمن شكيب خليل مع عدة شركات نفطية، لكن ما يلاحظ أن شكيب خليل ظل بعيدا كل البعد عن القضية حيث لم يظهر له أي أثر في التحقيقات القضائية التي باشرتها العدالة الجزائرية ولم يتدعى على الإطلاق رغم المطالب التي قدمت لحضره[63].

قد كشف تحقيق صحفي ضخم شاركت فيه أكثر من مئة صحيفة حول العالم فضائح فساد عالمية من بينها فضيحة فساد وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشوارب فهي فضيحة من العيار الثقيل حيث هرب أموال ضخمة من البلاد إلى ملاذات ضريبية ليصبح بذلك وزير الصناعة والمناجم ثاني مسؤول في الحكومة تلاحقه قضية الفساد عالمية بعد وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل[64].

الفرع الرابع

شيوع النمط الاستهلاكي والاستيراد الغير العقلاني للسلع الاستهلاكية

أصبحت الجزائر دولة تسودها ظاهرة الاستهلاك أين صار المواطن مجرد أداة استهلاكية نحو طريق الاستهلاك التبذيري، لذلك وجب ترشيد النفقات العامة في هذا المجال وأنسب وسيلة هي عن طريق الاقتصاد في النفقة ومحاربة استيراد السلع الغير الملائمة، لأن ذلك يؤثر إيجابيا في حجم الموارد المطلوبة التي تشجع احتياجات المواطنين.

يجب العمل على نشر الوعي الاستهلاكي عن طريق الاهتمام بفكرة تبني أنماط استهلاكية تحافظ على صحة أفراد المجتمع وتأخذ بمبدأ المنفعة، أي تكون هناك منتجات تشجع الحاجات

---

(63)– تفاصيل فضيحة شكيب خليل على الموقع الالكتروني التالي :

https:// www.echouroukline.com

تم الإطلاع عليه بتاريخ 12 جوان على الساعة 15:00 مساءا

(64)– تفاصيل فضيحة عبد السلام بوشوارب على الموقع الالكتروني التالي :

www.elkhabar.com/press/article/103542/

تم الإطلاع عليه بتاريخ 12 جوان 2018 على الساعة 22:00 مساءا

الحقيقية للأفراد، وذلك للحد من الاستهلاك المفرط وهذا سيساهم في الترشيد وضبط النفقات دون تبذيرها في أنماط استهلاكية ليس فيها جدوى.

وفي الأخير يجب على الجزائر العمل على تخفيض الاستهلاك عن طريق تحسين أسلوب الاستهلاك تماشيا مع ترشيد النفقات العامة من خلال ترتيب أولويات المستهلك والإنفاق من أجل إشباع الحاجات الحقيقة الفعلية له[65].

الفرع الخامس

التضخم

التضخم هو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على النقود (الانفاق النقدي) وهذا ما جعل الجزائر غير قادرة على التحكم باقتصادها وواجهت صعوبة في عدم ترشيد الإنفاق العام[66]، وبالرجوع إلى أسباب التضخم نجد أنه:

- ناشئ عن إصدار النقود بكمية تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني أين ينجم هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا، ولعل أهم الأسباب المؤدية على فعل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي.

---

[65]– زكية مقري، آسيا شنه، تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 01، 2014، ص ص 66، 68، 69.

[66]– نصيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة قياسية حالة الجزائر(1970–2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد السابع، 2016، ص 40.

-زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات إذ ان ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى جانب تزايد في تكاليف عناصر الإنتاج[67].

الفرع السادس

غياب العدالة

كرست الجزائر في دستورها مجموعة من النصوص تنص على مبدأ العدالة وصادقت أيضا على اتفاقيات دولية وقامت بوضع قوانين عن طريق مراسيم تنفيذية وتشكيل عدة محاكم مختصة بمحاربة الجرائم بأنواعها وقمعها، لكن بالرجوع إلى الواقع فالعدالة تعد شبه معدومة أو غائبة تماما وهذا يشكل عائق من عوائق ترشيد الإنفاق العام وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

- تحقيق المصالح الشخصية على حساب اشخاص آخرين.
- عدم وجود نصوص قانونية فعالة والفراغ القانوني لهذه النصوص والتي لا تجسد على أرض الواقع.
- هيمنة ذوي النفوذ على العدالة.
- عدم وجود الكفاءة والخبرة في المحاكم الجزائرية.
- انتشار الرشوة والفساد المالي.
- الاختلال الموجود في التنمية بين جهات الوطن
- انخراط الجزائر في تضييق سياسة تكريس الفقر والتهميش الليبيرالي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- الغلاء بات فوق احتمال الناس والأسواق تعمل بلا ضابط ولا رقابة.
- عدم وجود رقابة فعالة في الجزائر.

---

[67]– دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2009–2014)، مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص ص 24، 25.

- تفشي ظاهرة اختلاس الأموال العامة[68].

المطلب الثاني

آفاق ترشيد الإنفاق العام

ترشيد الإنفاق العام يهدف إلى دعم المركز المالي عن طريق تحسينه، لذلك وجب وضع حلول من أجل تطويره عن طريق القيام بإصلاحات وإزالة العوائق التي تحول دون تكريسه والهدف منها مكافحة الفساد الذي يعد من أهم العوامل التي يسعى القائمون على ضبط النفقات إلى تحقيقيها إلى جانب علاج التضخم والتبعية الاقتصادية بالإضافة إلى القضاء على التبذير في النفقات.

سوف نتطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية **(الفرع الأول)**، مكافحة الفساد، **(الفرع الثاني)**، علاج التضخم **(الفرع الثالث)**، استراتيجية الحد من التبذير في النفقات العامة **(الفرع الرابع)**، معالجة التبعية الاقتصادية **(الفرع الخامس)**.

الفرع الأول

الإصلاحات الاقتصادية

عرفت الجزائر عجز في الميزانية العامة مما أثر سلبا على القطاع الاقتصادي، لذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات في هذا القطاع للخروج من هذا العجز والمتمثلة في:

- الإصلاحات الضريبية يقوم هذا الإصلاح على مواكبة النظام الاقتصادي الجديد بأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية أو توجيهها بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار والإنتاج[69].

---

[68]– العدالة في الجزائر على الموقع الالكتروني التالي :

https://www.vitamindz.com.

تم الاطلاع عليه في 06 ماي 2018 على الساعة 18:00.

[69]– عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1992–2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 26.

_ إصلاح السياسة النقدية كانت السياسة النقدية توسيعية تهدف إلى تمويل عجز الميزانية، مما أدى إلى زيادة السيولة وظهور اختلالات في التوازن النقدي لكنه تم تطبيق إصلاحات واسعة من أجل تقييد السياسة النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الاجباري.

– تحرير التجارة الخارجية عن طريق الغاء احتكار الدولة[70].

– تفعيل دور القضاء في مكافحة الفساد حيث لا تعتبر إصدار عملية القوانين كافية لمحاربة الفساد بل يتطلب الحزم والفعالية في التنفيذ.

– تعزيز الديمقراطية والخضوع للمساءلة حيث تعتبر الديمقراطية آلية للحد من الفساد[71].

الفرع الثاني

مكافحة الفساد

تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر كان لابد من وضع حلول من أجل القضاء على هذه الظاهرة بكل أنواعها أهمها:

– تفعيل دور الإعلام بكل أنواعه في التوعية ومكافحة الفساد.

– لابد من خفض الر سم الجمركية ومختلف الحواجز في وجه التجارة الدولية وإصلاح الاختلالات المالية إلى جانب إصلاح الاقتصاد الوطني[72].

_ تفعيل دور لجنة مكافحة الفساد وذلك بتطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيق إلى جانب تمثيل الهيئة لدى السلطات والهيئات الوطنية

---

[70]– يسمينة صدوقي، مديحة بلاهدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 31، ص ص 215، 216.

[71]– إسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، 2004، ص48.

[72]– طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 45.

والدولية والسهر على تطبيق برنامج عمل الهيئة بالإضافة إلى إعادة النظر في تشكيلتها[73].

- الاهتمام بالجانب الأمثل في المجتمع وبث مبادئه في أفراده من خلال المناهج التربوية والثقافية في مختلف المدارس ووسائل الإعلام لبناء علاقة جيدة بين الفرد والدولة أساسها الأمانة والنزاهة والحفاظ على المال العام[74].

الفرع الثالث

علاج التضخم

يعني التضخم وجود عرض نقدي أكبر من الوجود الحقيقي للإنتاج، ولذلك على البنك المركزي امتصاص هذه الكتلة الزائدة من خلال انتهاج سياسة نقدية انكماشية والتي يمكن تنفيذها برفع معدلات الخصم أو بالنزول إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، أو إصدار تعليمات إلى البنوك التجارية تهدف إلى تخفيض كمية النقض المتداول بالتالي كل هذا يهدف إلى ترشيد الإنفاق العام[75].

ويتم الحد من مشاكل التضخم عن طريق اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات وتتمثل في :

_ الرقابة المباشرة على أسعار السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية.

_ الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات سيساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي ستساعد على علاج التضخم ورفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

_ الضرائب بكافة أنواعها مثل الضرائب في الأسعار التي يتحملها المستهلك بطريقة غير مباشرة تلعب دور مهم في محاربة التضخم كالضرائب على رأس مال التي تكون أقل اندماجا في

---

[73]– محمد عبد الرؤوف الحسناوي، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص ص 18، 19.

[74]– محمد خميسي بن رجم، حكيمة حليمي، الفساد المالي والإداري، مدخل لظاهرة غسل الأموال وانتشارها، أشغال الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6 و7 ماي، 2012، ص 12.

[75]– نصيرة بن نافة، المرجع السابق، ص 41.

الأسعار إذ يمكنها أن تمتص جزء لابأس به من القيمة النقدية الزائدة إذ ما لجأت إلى رفع معدلاتها[76].

الفرع الرابع

استراتيجية الحد من التبذير في النفقات العامة

تعاني الجزائر من ظاهرة التبذير في النفقات مما شكل عائق في سياسة ترشيد الإنفاق العام، لذلك وجب وضع مجموعة من التدابير للحد من هذه الظاهرة عن طريق:

- اقتصاد الدولة في مصاريفها تجنبا لصور التبذير والإسراف المذكورة سابقا.
- تفادي النفقات الغير الضرورية وضرورة توزيع النفقات توزيعا عادلا من اجل تحقيق التنمية.
- الابتعاد عن أماكن النفقات الغير المنتجة او التي إنتاجها ضعيف كالمشاريع المظهرية والحفلات الضخمة المكلفة.
- ضرورة فرض الرقابة على كل عمليات الإنفاق العام وذلك في التأكد من صرفه في المجالات المخصصة لها وفي حدود القوانين[77].

الفرع الخامس

معالجة التبعية الاقتصادية

يمكن الخروج من مشكلة التبعية الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة أهمها:

- العمل على توفير مناخ ملائم ينعم بالعدالة والاستقرار، إلى جانب الاهتمام بشكل خاص بالعقول والكفاءات تجنبا من ان تكتسب الدول الأخرى طاقتها.
- الاعتماد على الذات في بناء الاقتصاد الوطني.

---

[76]– طرق مكافحة التضخم على الموقع الالكتروني التالي :/Elsada.netL46235

تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 ماي 2018 على الساعة 18:00 مساءا

[77]– القضاء على التبذير في النفقات على الموقع الالكتروني التالي :

Islamfin.go-forum.net/ t 1562-topic

تم الاطلاع عليه بتاريخ 09 ماي 2018 على الساعة 12:00 صباحا

– العمل على بناء قوة سياسية قادرة على التفاوض بقدرة عالية والتعامل بمرونة مع الدول المتقدمة صاحب القرار العالمي حتى تعمل على الحد من التبعية الاقتصادية.

– القيام بوضع قواعد تحد من النفقات العامة تجنبا للإقراض[78].

[78]– التبعية الاقتصادية على الموقع الالكتروني التالي :

fcdrs.com /economical / 830

تم الاطلاع عليه يوم 08 ماي 2018 على الساعة00 : 14 مساءا.

خلاصة الفصل

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لمحاربة كل العوائق والمشاكل التي تحد من سياسة ترشيد الإنفاق العام، وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، لذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات إلى جانب الاستراتيجيات الهامة للنهوض بالاقتصاد الوطني نحو عجلة التنمية والتقدم في مختلف المجالات والخروج من العجز الذي عانت منه الخزينة العامة، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أنها مازالت تتخبط في بعض مشاكل ترشيد الإنفاق العام ومازالت في طريق البحث عن الحلول للقضاء على هذه المشاكل.

خاتمة

خاتمة

تناولت دراستنا إظهار موضوع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وذلك إثر تعرضها لازمة اقتصادية حادة بسبب انهيار أسعار البترول واعتمادها على اقتصاد ريعي وبهذا الصدد قمنا بإدراج مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهم الأسباب التي دفعت الدولة إلى اعادة ترشيد إنفاقها، وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقيها من وراء هذه السياسة واعتمدت على عدة ضوابط وحدود لترشيد الإنفاق العام.

وبالرجوع إلى واقع اقتصاد الجزائر نجد هناك عدة عوامل وعوائق تحول دون ترشيد الإنفاق العام، ولهذا عملت الدولة الجزائرية على اتخاذ عدة استراتيجيات وبدائل أخرى وحلول للخروج من أزمتها وترشيد الإنفاق العام ترشيدا صحيحا وتحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من العجز المالي.

ويمكننا أن نخلص ان ترشيد الإنفاق العام هو ضبط الإنفاق إلى أقصى الحدود، وقصر المصروفات على النفقة الفعالة التي تدعم النشاط وأن يكون الإنفاق لمقابلة الاحتياجات الفعلية والضرورية وفي الغرض المخصص له وفقا للمعايير والمعدلات التي تراعي فيها أقصى استفادة ممكنة دون الإخلال بمستوى أداء الخدمات للمواطنين.

وبالتالي فترشيد الإنفاق العام هو خطوة هامة على طريق التنمية يجب الأخذ به في الواقع بممارسة بعض الإجراءات التي لا تمس بالمواطن.

وفي الأخير نتوصلنا إلى النتائج التالية:

_ غياب العدالة.

_ عدم تعزيز الرقابة على ترشيد الإنفاق العام .

_ عدم محاربة أوجه الفساد .

_غياب دور العوامل الوطنية لترشيد الإنفاق العام وضبطه .

_ معاناة الجزائر من التبعية الاقتصادية للدول الغرب .

_ انتشار البطالة وفساد المجتمع الجزائري وعدم اتباع الجزائر استراتيجية حديثة لمكافحة الفقر .

_ انتشار سوء التسيير للمؤسسات الدولة والمرافق العمومية وعدم وجود كفاءة فعالة في الإدارة الجزائرية .

_ عدم امتلاك الجزائر لأحدث التكنولوجيات في جميع المجالات .

_انتشار التبذير والإسراف .

_اختلاس الأموال العامة وانتشار الرشوة والمحسوبية في الجزائر.

وكحل لهذه النتائج قمنا بوضع الاقتراحات التالية :

- ينبغي حفز ترشيد الإنفاق العام من أجل تحسين مستويات المعيشة بتقليل معدلات البطالة إلى حد أدنى ومحاربة الفقر.
- وجوب اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان تعزيز الرقابة على ترشيد الإنفاق العام ومحاربة كل أوجه الفساد.
- ترشيد الإنفاق العام ليس هدفا بذاته، إنما وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية، أي الهدف منه في نهاية الأمر يرتبط بأفراد المجتمع.
- ضرورة القيام بإصلاحات في المجال الضريبي والمالي إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار.
- العمل على تنمية الثروات الوطنية وذلك بتثمين الثروات خاصة البشرية.
- تفعيل دور العوامل الوطنية (الجمعيات، الأحزاب، المجتمع المدني) في ترشيد الإنفاق العام إلى جانب المساهمة الفعلية في التنمية من خلال دعواتها للإصلاح الذي يعزز التنمية الاقتصادية إلى جانب العمل على التوعية بضبط النفقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

2. حسن عواضة عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

3. حسين مصطفى حسين، المالية العامة والتشريع الضريبي، طبعة 1999، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4. حميد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 2009.

5. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

6. سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

7. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

8. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

9. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل للدراسة أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، 1977.

10. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

11. عبد الغني سعيد، الترشيد واقتصاد الوفرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966

12. علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

13. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

14. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

15. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ب. الأطروحات والمذكرات الجامعية

➢ **أطروحات الدكتوراه**

1. سميرة هيشر، دور تقييم المهارات في تثمين الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة –عمر البرناوي –)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

2. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

3. صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

4. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

5. عمر حماس، جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2017.

6. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

7. مخطار علالي، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

8. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادية (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

➢ **مذكرات الماجستير**

1. أسماء ماصمي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1971 -2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

2. أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر (للفترة 1990-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014.

3. بلال خروفي، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

4. حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم، (1988، 2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

5. خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص (دراسة حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

6. سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد، في تحقيق التنمية المستدامة، (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

7. عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة(1992-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

8. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2009 -2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

9. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

10. هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثره على تحقيق التنمية المستدامة، (دراسة مقارنة الجزائر، الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

11. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006.

➢ مذكرات الماستر

1. آية دشوشة، خديجة بن داوي، أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2017.

2. بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة كمدخل لترشيد الإنفاق العام في الدولة (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

3. دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.

4. رزيقة عباس، ليسية أجعود، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014.

5. عائشة بن ناصر، الرقابة المالية على النفقات العمومية (دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

6. كنزة الوزاني، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، (2004 - 2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2012.

7. ليندة مناس، حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرار الإنفاق العام (دراسة حالة -وزارة المالية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013.

8. محمد عبد الرؤوف حسناوي، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016 ، ص.ص 18، 19.

ت. المقالات

1. اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، 2004، ص 48.

2. جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، 2016، ص 102.

3. زكية مقري، آسية شنه، تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتوجات الصينية للسوق الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 01، 2014، ص.ص.66-68.

4. صبرينة كردودي، عتيقة وصاف الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء الغير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص ص 232، 233.

5. عبد القادر لحسين، استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي لآفاق 2025 (الآليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص ص 172، 179.

6. مراد كريفار، محمد أمين بريري، دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص.06.

7. نصيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة قياسية حالة الجزائر 1970 -2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ص 40.

8. ياسمينة صدوقي، مديحة بلاهدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص ص 215، 216.

ث. المداخلات

1. سالمي رشيد، هاجر غزي، مداخلة بعنوان: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر في إطار الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يوم 23، 24 أفريل 2018.

2. محمد خميسي بن رجم، حكيمة حليمي، مداخلة بعنوان: الفساد المالي والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال، وانتشارها في إطار الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد

المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 06 و07 ماي، 2012.

ج.النصوص القانونية

- **النصوص التشريعية**

1. قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر،ع 14 الصادر في 08 مارس 2006.

2. قانون رقم 10 -13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، ج . ر،ع 80 الصادر في 28 ديسمبر 2010.

3. قانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012 ، ج.ر،ع 72، الصادر في 29 ديسمبر 2011.

4. قانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، ج. ر، ع 72 الصادر في 30 ديسمبر2013.

5. قانون رقم 13 -08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج. ر،ع 68، الصادر في 31 ديسمبر2014.

6. قانون رقم 14 -10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج. ر،ع 78، الصادر في 31 ديسمبر 2014.

7. قانون رقم 15 -18 المؤرخ في 30 ديسمبر2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج. ر،ع 77، الصادر في 31 ديسمبر2015.

8. قانون رقم 16 – 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج. ر، ع 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016.

9. قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج .ر،ع 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

رابعا : المواقع الالكترونية

1. صور التبذير في النفقات العامة تم الاطلاع عليه بتاريخ 15ماي 2018 على الساعة 20:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

https://www.bayt.com/ar/sepecialties/q/1008806/

2. عدم التحكم في النفقات العمومية تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2018 على الساعة23:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

www.iefpedia/vb/showtheread.php.?t=15

3. عدم نجاعة النفقات العامة تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 ماي 2018 على الساعة 19:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي:

www..menara.ma /2015/04/1597578

4. التمويل التقليدي تم الاطلاع عليه بتاريخ 02 ماي 2018 على الساعة16:00مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي:

https://deae.net / 58988

5. الاعتماد على سياسة التقشف تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 جوان 2018 على الساعة 9:00 صباحا الموفر على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.noonpost.org/conten/13094

6. العدالة في الجزائر تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2018 على الساعة18:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.vitamindz.com

7. القضاء على التبذير في النفقات العامة تم الا طلاع عليه بتاريخ 9 ماي 2018 على الساعة 12:00 صباحا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي:

Islamfin.go-forum.net/t1562-topic

8. التبعية الاقتصادية تم الاطلاع عليه بتاريخ 08 ماي 2018 على الساعة 14:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي:.Fcdr.com/economical/830

9. منتدى رؤساء المؤسسات تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 جوان 2018 على الساعة 21:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

www.fcb.dz/wp-content/uploads/01/revue-press-29-janvier-2018-ar.pdf

9.تغيرات أسعار البترول تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 جوان على الساعة 22:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

https:// blog-montada.imf.org/ ?p=4111

10.طرق مكافحة التضخم تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 جوان 2018 على الساعة 18:00 المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

Elsada.net /46235

11.تفاصيل فضيحة فساد شكيب خليل تم الاطلاع عليها بتاريخ 12 جوان 2018 على الساعة 15:00 مساءا المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

https://www.echouroukounline.com

12.تفاصيل فضيحة عبد السلام بوشوارب تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 جوان على الساعة 22:00 المتوفر على الموقع الالكتروني التالي :

www.elkhabar.com/press/article/103542

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Setéphanie damerey, finances publiques, gaulino, éditeur, paris, 2006.

فهرس

المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة لأهم المختصرات

مقدمة.....**8**

الفصل الأول

الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام

الفصل الأول: الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام.....13

المبحث الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام 14

المطلب الأول: المقصود بترشيد الإنفاق العام 14

الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام.....15

أولا: تعريف الإنفاق العام.....15

ثانيا: تعريف الترشيد 15

ثالثا: تعريف ترشيد الإنفاق العام.....16

الفرع الثاني: خصائص ترشيد الإنفاق العام 17

أولا: حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير 17

ثانيا: أن يكون المال عام.....18

ثالثا: تحقيق التوازن 18

المطلب الثاني: أسباب وأهداف ترشيد الإنفاق العام 19

الفرع الأول: أسباب ترشيد الإنفاق العام.....19

أولا: الأسباب الاقتصادية.....19

ثانيا: الأسباب الاجتماعية.....20

ثالثا: الأسباب السياسية 20

رابعا: الأسباب المالية 21

خامسا: الأسباب الإدارية.....21

سادسا: الأسباب الخارجية.....22
الفرع الثاني: أهداف ترشيد الإنفاق العام 22
أولا: الأهداف الاقتصادية.....22
ثانيا: الأهداف الاجتماعية.....23
ثالثا: الأهداف السياسية 24
رابعا: الأهداف المالية 25
خامسا: الأهداف الدولية.....25
المبحث الثاني: ضوابط ومحددات ترشيد الإنفاق العام 26
المطلب الأول: ضوابط ترشيد الإنفاق العام.....26
الفرع الأول: الرقابة كضابط لترشيد الإنفاق العام 27
أولا: دور الرقابة الإدارية في ترشيد الإنفاق العام 27
ثانيا: دور الرقابة التشريعية في ترشيد الإنفاق العام 27
ثالثا: دور الرقابة القضائية في ترشيد الإنفاق العام 28
الفرع الثاني: ضابط تجنب الإسراف والتبذير 28
الفرع الثالث: ضابط تحقيق المصلحة العامة 29
الفرع الرابع: ضابط الاقتصاد في النفقة 29
الفرع الخامس: ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة.....30
المطلب الثاني: محددات ترشيد الإنفاق العام 31
الفرع الأول: دور الدولة 32
الفرع الثاني: المقدرة المالية 33
أولا: المقدرة التكليفية 33
ثانيا: المقدرة الافتراضية.....33
خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.....36

المبحث الأول: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن 37

المطلب الأول: مظاهر عدم ترشيد النفقات العامة في الجزائر 38

الفرع الأول: انتشار الفساد في الجزائر 38

أولا: الفساد المالي 39

ثانيا: الفساد السياسي 39

ثالثا: الفساد الاقتصادي 39

رابعا: الفساد الإداري 40

الفرع الثاني: مظاهر التبذير في النفقات العامة في الجزائر 40

الفرع الثالث: عدم التحكم في النفقات العامة في الجزائر 41

أولا: مرحلة البحبوحة 42

ثانيا: مرحلة التقشف 42

الفرع الرابع: عدم نجاعة النفقات العامة 43

المطلب الثاني: إستراتيجية الدولة في ترشيد الإنفاق العام في ظل الوضع الاقتصادي الراهن 43

الفرع الأول: الاعتماد على المصادر البديلة لتمويل الإنفاق العام 44

أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها 44

أ. قطاع المحروقات.....44

ب. الفلاحة 45

ت. السياحة.....45

ث. تثمين الثروات المائية.....46

ثانيا: الاعتماد على النفقات الاستثمارية.....46

ثالثا: الاعتماد على التمويل الداخلي التقليدي.....47
رابعا: اعتماد الجزائر على الضريبة كمصدر للتمويل.....47
خامسا: إعادة النظر في مسألة التجارة الخارجية.....48
الفرع الثاني: ترشيد الإدارة 49
أولا: تثمين الموارد البشرية.....49
ثانيا: مكافحة الفساد الإداري.....49
الفرع الثالث: الاعتماد على سياسة التقشف 50
المبحث الثاني: معوقات وآفات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر 51
المطلب الأول: معوقات ترشيد الإنفاق العام 51
الفرع الأول: التبعية الاقتصادية.....52
الفرع الثاني: تغيرات أسعار البترول 52
الفرع الثالث: الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال 53
الفرع الرابع: شيوع النمط الاستهلاكي والاستيراد الغير العقلاني للسلع الاستهلاكية.....54
الفرع الخامس: التضخم.....55
الفرع السادس: غياب العدالة.....56
المطلب الثاني: أفاق ترشيد الإنفاق العام 57
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية 57
الفرع الثاني: مكافحة الفساد 58
الفرع الثالث: علاج التضخم.....59
الفرع الرابع: استراتيجية الحد من التبذير في النفقات 60
الفرع الخامس: معالجة التبعية الاقتصادية 60
خلاصة الفصل 62
خاتمة 64
قائمة المراجع 67

الفهرس 77

ملخص

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة مهمة لخروج الجزائر من أزمتها الاقتصادية، وذلك عائد إلى شح مصادرها التمويلية باعتباره التزام فعال في تخصيص الموارد، والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة التقيد بتحقيق أهداف كل عملية إنفاق، ولتحقيق الجزائر لأهدافها الاقتصادية يجب عليها محاربة العوائق التي تحول دون تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام.

كلمات المفتاحية

الترشيد. الإنفاق العام. التبعية الاقتصادية. التبذير والإسراف. التقشف. الوضع الاقتصادي الراهن.

Résume

On considéré la consolidation d’un accord générale , un moyen importante pour que l’Algérie sort dans sa crise financière et cela ressource des financements en considérant que c’est un moyen efficace pour déterminer les compétences et les ressources en utilisant ces concepts, nous permet d’éviter le gaspillage , et c’est une nécessité pour atteindre l’objectif de dépenses pour que l’Algérie réalise ses objectifs économique, elle doit éviter les obstacles qui empêche l’application de la politique de la consolidation d’un accord générale .

Les mots clés :

La rationalisation, Dépense public, Dépendance économique, gaspillage, exagération, l’austérité, la situation économique actuelle.